أثر القيادة الاستراتيجية على إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق

م.م.سهى سامي حسين

الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

Suha.sami98@gmail.com

الملخص

عانى العراق في السنوات الأخيرة من أزمات اجتماعية متعددة أثرت بشكل كبير على استقرار المجتمع ورفاهية الأفراد. تلعب القيادة الاستراتيجية دوراً حيوياً في إدارة هذه الأزمات والتقليل من آثارها السلبية بفعالية. وتعتبر القيادة الاستراتيجية عاملاً حاسماً في توجيه المؤسسات نحو تحقيق أهدافها بالرغم من التحديات العديدة. في السياق العراقي، تواجه القيادة تحديات كبيرة ناجمة عن الأزمات الاجتماعية التي تشمل مشكلات اقتصادية وسياسية وثقافية معقدة.

يركز البحث على كيفية تطبيق استراتيجيات قيادية فعّالة لمعالجة هذه الأزمات وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. يتم استعراض أهم النظريات والممارسات العالمية في مجال القيادة الاستراتيجية، وكيفية تكييفها لتلائم السياق المحلي في العراق. يتضمن ذلك تطوير آليات صنع القرار وتحسين التواصل الفعال بين القادة وأصحاب المصلحة. كما يبحث البحث في كيفية تعزيز القيادة للتغيير الاجتماعي الإيجابي من خلال الابتكار وتبني أساليب مرنة تتكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الخارجية.

التحليل المتعمق لهذا الموضوع يبرز أهمية استخدام أدوات تحليلية لدراسة تأثير القيادة على إدارة الموارد وتنسيق الجهود بين المؤسسات الوطنية والدولية. يهدف ذلك إلى التخفيف من حدة الأزمات الاجتماعية وتحسين التكامل والتعاون بين الجهات المختلفة. يسلط البحث الضوء أيضاً على الدور المحوري للقيادة في دعم الابتكار الاجتماعي وتبنّي أساليب جديدة ومبدعة في التعامل مع التحديات.

كما، يقدم البحث توصيات عملية لتعزيز دور القيادة الاستراتيجية في تحسين الوضع الاجتماعي بالعراق. تشمل التوصيات تطوير برامج تدريبية للقادة وتنمية روح المبادرة والابتكار، وتكثيف التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق تغيير اجتماعي طويل الأمد ومستدام. تسهم هذه الجهود في خلق بيئة أكثر استقراراً ورفاهية للمجتمع العراقي.

الكلمات المفتاحية القيادة الاستراتيجية، الأزمات الاجتماعية ،صنع القرار، إدارة الأزمات، القيادة في الأزمات.

Keywords:Strategic Leadership, Social Crises, Decision-Making, Crisis Management, Leadership in Crisis

The Impact of strategic leadership on social crises management in Iraq

Suha sami huseen

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

Abstract

In recent years, Iraq has suffered from multiple social crises that have significantly impacted societal stability and the well-being of individuals. Strategic leadership plays a vital role in effectively managing these crises and mitigating their negative Impacts. Strategic leadership is a crucial factor in guiding institutions toward achieving their goals despite numerous challenges. In the Iraqi context, leadership faces signIficant challenges resulting from social crises that encompass complex economic, political, and cultural Issues

This research focuses on how to Implement effective leadership strategies to address these crises and promote social stability. The most important global theories and practices in strategic leadership are reviewed, along with how they can be adapted to the local context In Iraq. This includes developing decision-making mechanisms and improving effective communication between leaders and stakeholders. The research also examines how leadership can promote positive social change through innovation and adopting flexible approaches that adapt to rapid changes in the external environment.

The in-depth analysis of this topic highlights the Importance of using analytical tools to study the impact of leadership on resource management and coordination of efforts between national and international Institutions. This aims to mitigate the severity of social crises and Improve integration and cooperation among various actors. The research also highlights the pivotal role of leadership

in supporting social innovation and adopting new and creative approaches to addressing challenges.

The research also provides practical recommendations for enhancing the role of strategic leadership in improving the social situation in Iraq. These recommendations include developing training programs for leaders, fostering entrepreneurship and innovation, and intensifying collaboration between government, civil society, and the private sector to achieve long-term and sustainable social change. These efforts will contribute to creating a more stable and prosperous environment for Iraqi society.

المقدمة

تُعدُّ القيادة الاستراتيجية ركيزة أساسية في مواجهة التحديات والأزمات الاجتماعية التي تمر بها الدول، ولا سيما في سياقات معقدة مثل العراق، الذي شهد تقلبات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة خلال العقود الماضية. في ظل عدم الاستقرار السياسي ونمو الصراعات الداخلية، تبرز أهمية القيادة الفعالة في توجيه الجهود نحو تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتلبية احتياجات المواطنين المتزايدة.

تمثل الأزمات الاجتماعية، بدءًا من النزاعات الطائفية مرورًا بتفاقم الظروف الاقتصادية، تحديات مصيرية تحتاج إلى استراتيجيات فعّالة تقود إلى صون الأمن الاجتماعي وتعزيز التلاحم الوطني. وتصبح القيادة الاستراتيجية، في هذا السياق، عاملاً محوريًا يلعب دوراً حاسماً في تحليل المشكلات وتطوير الحلول المبتكرة التي تساهم في إعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة.

تستند أهمية القيادة الاستراتيجية على القدرة على تحديد الأولويات، وتجميع الموارد، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات الفاعلة، الأمر الذي يسهم في خلق بيئة مناسبة للتغيير والإصلاح. ومن هنا، يتضح أن نجاح إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق لا يعتمد فقط على فعالية السياسات ولكن أيضًا على قدرة القادة على تحفيز الأمل وبناء رؤى مشتركة تُعيد للعراق دوره كدولة متنوعة تسعى إلى السلام والاستقرار.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث إلى استكشاف دور القيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق، وتحليل العوامل التي تعزز أو تعيق فعالية هذه القيادة في مواجهة الأزمات الراهنة. كما يسعى البحث إلى تقديم توصيات استراتيجية لتعزيز قدرات القيادة في إدارة الأزمات المستقبلية.

إشكالية البحث

يعاني العراق من أزمات اجتماعية متعددة، تتراوح بين النزاعات الداخلية، والفقر، والبطالة، والأزمات الصحية. تبرز مشكلة البحث في مدى كفاءة القيادة الاستراتيجية في توجيه الجهود لإدارة هذه الأزمات. إذن، كيف يمكن أن تساهم القيادة الاستراتيجية في تحسين إدارة الأزمات الاجتماعية، وما هي العوامل التي تؤثر على ذلك في سياق العراق؟

فرضية البحث

تؤثر القيادة الاستراتيجية بشكل إيجابي على فعالية إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق، مما يسهم في تحسين الاستجابة للأزمات وتقليل آثارها السلبية على المجتمع

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي ،الذي نقف من خلاله على دراسة وتحليل أهمية القيادة الاستراتيجية في مواجهة وإدارة الأزمات التي تواجه الدولة .

اهداف البحث

يهدف البحث إلى بيان أثر الإدارة الاستراتيجية في تحسين استجابة المؤسسات العراقية للأزمات الاجتماعية، وتحليل فاعلية التخطيط واتخاذ القرار، واقتراح سبل تعزيز كفاءة المعالجة المستدامة للأزمات.

هيكلية البحث

يعد موضوع أثر القيادة الاستراتيجية على إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق من المواضيع التي لها أهمية كبيرة لما له من تأثير على التنمية الاجتماعية وفي ظل التطورات المتسارعة بات من الضروري تسليط الضوء على الجوانب المتعلقة بالموضوع لذا قسم البحث إلى ثلاث مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة تناول

المبحث الاول: اطار مفاهيمي(القيادة الاستراتيجية وإدارة الأزمات)

المبحث الثاني:: تحليل الأزمات الاجتماعية في العراق

المبحث الثالث: استراتيجيات معاصرة لمعالجة الازمات الاجتماعية في العراق حلول مبتكرة ونماذج عالمية

المبحث الاول: اطار مفاهيمي (القيادة الاستراتيجية و إدارة الأزمات)

تعتبر القيادة الاستراتيجية حجر الأساس في توجيه المؤسسات نحو تحقيق أهدافها في ظل بيئات متغيرة ومعقدة. ويبرز مفهوم إدارة الأزمات كأداة حيوية لضمان استمرارية الأداء المؤسسي وتقليل الآثار السلبية للأحداث غير المتوقعة وقد تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين سوف نتطرق لهم فيما يلي :

المطلب الأول : مفهوم القيادة الاستراتيجية

تعرف القيادة الاستراتيجية بعده تعريفات حيث تعكس طابعها المتنوع. حسب جيمي جيسون، تعتبر القيادة "عملية للتأثير في موقف جماعي خلال فترة معينة من الأحداث"، في حين يراها Hemphill كـ"سلوك فردي يهدف إلى توجيه نشاطات المجموعة نحو تحقيق الأهداف". بشكل عام، تعبر القيادة عن قدرة القائد على التأثير في مرؤوسيه لتعزيز قيمهم ومهاراتهم في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة. [1]

من جهة أخرى، يعرف الدكتور جلال معوض القيادة بأنها "قدرة وفاعلية القائد في تحديد أولويات المجتمع السياسي واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق الأهداف بما يتناسب مع قدرات المجتمع". أصل كلمة قيادة يعود إلى اللاتينية، حيث ترتبط بالقدرة على القيام بعمل ما، مع ارتباط معنوي مماثل في اللغة اليونانية. كما أن قدرة القائد على تحديد الرؤية والنتائج تُعد خطوة أساسية في تطوير الاستراتيجية، حيث يقوم المديرون بدعم تلك الرؤية.[2]

القيادة الاستراتيجية، وفقًا لما عرفها العلماء، تحدد اتجاه المنظمة وسبل تحقيق أهدافها، مع التركيز على مشاركة القادة في التصوير الاستراتيجي بعيد المدى.

حيث تلعب سمات القائد الاستراتيجي دورًا حاسمًا في نجاح المجتمعات. فالقائد الذي يتميز برؤية واضحة للمستقبل يساعد في وضع أهداف طويلة المدى ويملك القدرة على تحليل المعلومات بنفس فعالية، مما يسهم في اتخاذ قرارات مدروسة. التواصل الفعال مع الفرق وقدرة القائد على تحفيز الأفراد تُعتبر من الركائز

[1] نعمة عباس الخفاجي ،الفكر الاستراتيجي ،قراءات معاصرة ،عمان ،دار الثقافة والنشر والتوزيع،٢٠٠٨،ص١١٧
[2] عبدالله الجمعة القيادة الاستراتيجية: دراسة تحليلية ،مجلة الادارة والاقتصاد ،الرياض ،٢٠١٥،ص ٢٠

الأساسية، إلى جانب الإبداع والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. التزام القائد بالقيم الأخلاقية والشفافية يعزز من الثقة بينه وبين فريقه، مما يساهم في تحقيق النجاح المستدام.[1]

وفي سياق المقارنة، تختلف القيادة التقليدية عن القيادة الاستراتيجية بشكل جوهري. تركز القيادة التقليدية غالبًا على الإدارة المباشرة والسلطة، وتكون القرارات مركزية وتعتمد على الروتين والسياسات المعمول بها. بينما تسعى القيادة الاستراتيجية إلى فهم الاتجاهات المتغيرة في السوق والبيئة المحيطة، مما يُمكِّن القائد من اتخاذ قرارات تتناسب مع التحديات والفرص الجديدة.

حيث يدمج القائد الاستراتيجي بين التفكير النقدي والتخطيط الاستراتيجي، في حين تقتصر القيادة التقليدية على التنفيذ والمراقبة. هذه الفروق تجعل القيادة الاستراتيجية أكثر توافقًا مع متطلبات العصر الحديث وتحدياته.[2]

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الأزمات

عند الحديث عن إدارة الأزمات لابد لنا من التطرق إلى مفهوم الأزمة حيث يوجد عدة تعاريف لمعنى الأزمة إذ يعد مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في هذا العصر و أصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة بدءً من الأزمات الفردية و انتهاء بالأزمات الدولية، ويرى البعض أن الأزمة ماهي إلا مرحلة متقدمة من مراحل الصراع .

وعرفت القواميس العربية المختصة في السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد الأزمة بأنها نقطة تحول وحالة متوترة للانتقال) و (وضع أو فترة حرجة و خطرة و هي حالة علمية تطورية يحدث فيها انفصام توازن يعلن الانتقال الحتمي تقريباً إلى حالة أخرى) . [3]

و هناك العديد من العلماء والمفكرين الذين عرفوا الأزمة من خلال الموقف منها، من أبرز تلك التعاريف تعريف ميلر» الذي عرفها بأنها حدوث غير مرغوب فيه، و الذي يهدد بخطورة الوجود المستمر للمنظمة".[4]

وعرفها «فنك» بأنها وقت غير مستمر أو حالة خوف عند تغيير جذري وشيك الحدوث.

أما «بوث» فعرفها بأنها حالة يواجهها أفراد أو جماعة أو منظمة، ولا يمكن التعامل معها باستخدام الإجراءات الروتينية العادية و فيها تظهر الضغوط الناشئة عن التغير الفجائي .[5]

[1] سعد القحطاني ،القيادة الاستراتيجية وتحقيق التميز ،الدمام ،دار النشر الحديثة ،٢٠١٧ ص٣٠.
[2] محمد العتيبي ،القيادة الاستراتيجية وتحقيق التميز ،جدة ،دار النشر الوطنية ،٢٠١٩ ص٤٥.
[3] وليد قاسم عدنان ،القيادة الاستراتيجية ودورها في ادارة الازمات ،كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة العراقية ،٢٠٢١ص٢٥.
[4] رجب عبد الحميد ، دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الازمات ،مطبعة الايمان الطبع والنشر ،٢٠٠٠ص٤.
[5] Mitroff, & Persone, C.: Programs frame work and services, center for Crisis

في حين يعرف «ريلي» الأزمة بأنها: حالة تتسم بالضرر والتمزق، و الخطر الكبير. و هي مفاجئة وحادة، و تتطلب رد فعل سريع وخارج إطار العمل المعتاد للمؤسسة.

أما في قاموس (وبستر) الأمريكي فعرفت الأزمة بأنها حالة خطيرة أو حاسمة أو هي نقطة تحول تستوجب مواجهة سريعة و إلا حدث تغير مادي ينشأ عنه موقف جديد قد يتضمن نتائج و آثار سيئة".

وقد عرفها Mitroff بأن الأزمة هي العملية التي تتضمن خمس مراحل أساسية، هي اكتشاف إشارات الإنذار المبكر والاستعداد والتأهب للوقاية من الأزمة واحتواء الخطر والتقليل من الآثار السلبية، وزيادة الإيجابيات، واستعادة النشاط وفي النهاية التعلم، واكتساب الخبرة .

بينما تعرف الأزمة في قاموس Webster بأنها موقف يمثل نقطة تحول نحو الأسوأ أو الأفضل، وهذا الموقف يواجه الدول والأفراد والجماعات والمنظمات بمختلف أنواعها

والأزمة حقيقة من حقائق الحياه الثابتة، وتحظي التحديات الداخلية والتحديات الخارجية باهتمام الأنظمة الحاكمة التي تعمل جاهدة على إدارة الأزمات التي تنشأ عن التهديدات والتحديات إدارة ناجحة تنتهي إلى تجنبها أو حلها أو التخفيف من نتائجها [1]

وقد ارتبط مصطلح إدارة الأزمات Crisis Management إرتباطاً قوياً بالإدارة العامة Public Administration فإدارة الأزمات نشاط هادف يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن وإتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها، عن طريق إتخاذ التدابير اللازمة للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغيير مسارها لصالح المنظمة).[2]

ومما لا شك فيه إن إدارة الأزمات هي علم وفن، ولكنها من الناحية التطبيقية فهي من أكثر منها علم. لأنها تتعلق بموهبة القيادة التي لا يمكن أن تكتسب بالمعرفة، والغرض من إدارة الأزمة هو تغيير الأمر الواقع مع تجنب القتال فإذا تطورت الأزمة إلى قتال تعتبر الإدارة فاشلة.

management, 1991, P.13-15.

8 Webster, Ninth new dictionary, second edition, libraric due Liban, Beriut, 1999, p.495.

[2] عبدالله العبد الله ، الازمات الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع ، مجلة الدراسات الاجتماعية ،الرياض ،٢٠١٥ ص٥١ .

من جانب اخر تم تعريف مفهوم إدارة الأزمات بأنها تعني بالأساس كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والإستفادة من إيجابياتها فعلم إدارة الأزمات هو علم إدارة التوازنات والتكيف مع المتغيرات المختلفة وبحث أثارها في كافة المجالات .[1]

ويمكن النظر إلى إدارة الأزمات بأنها مجموعة الاستعدادات والجهود الإدارية التي تبذل لمواجهة أو الحد من الدمار المترتب على الأزمة و هي فن إدارة السيطرة من خلال رفع كفاءة وقدرة نظام صنع القرارات سواء على المستوى الجماعي أو الفردى للتغلب على مقومات الآلية البيروقراطية الثقيلة التي قد تعجز عن مواجهة الأحداث والمتغيرات المتلاحقة والمفاجأة وإخراج المنظمة من حالة الترهل والاسترخاء التي هي عليها ومما تقدم يتضح لنا ركيزتين اساسيتين في ادارة الازمات:

اولا–الضرورة المؤسسية لإدارة الأزمة

١_ إذ تعتبر العامل الحيوي لنجاح بيئة الأعمال المتسمة بعدم التأكد ، لكونها تزود المدراء بقدرات تمكنهم من اتخاذ القرارات الإدارية الاستباقية ومواجهة التحديات من اجل الربح والبقاء والنمو.

2 أن الاستثمار في الاستعداد للأزمة يبرر بالكلفة العالية للمنظمات من ناحية الخسائر المالية والقرص

3 بناء الوعي والالتزام لدى إدارة المنظمة بيدا النهج الحديث الذي يمكنها من مواجهة الأزمات من خلال الاستجابات المرنة والمنظمة لظروف الأزمات.[2]

ثانيا–ابعاد ادارة الأزمات

الاستعداد والوقاية : تتمثل بالأنشطة الهادفة لتغطية الإمكانات والقدرات وتدريب الأفراد والمجموعات على كيفية التعامل مع الأزمة بصورة مجموعة أساليب وقائية يطلب اتخاذها في مرحلة اكتشاف الخطر، اذ ينبغي توفير الاستعدادات والأساليب للوقاية من الأزمات اكتشاف نقاط الضعف في المنظمة ومعالجتها قبل استفحالها ، جمع الحقائق ، تحليل الموقف، تكوين فريق الأزمات، إعداد سيناريوهات للأزمة وإدارتها

استعادة النشاط : هذه المرحلة تشمل إعداد وتنفيذ برامج جاهزة ومجربة اختبرت فعلا، وتتضمن استعادة النشاط ومحاولة استعادة المعنويات المفقودة، وعادة ما ينتاب فريق العمل شيء من الحماس الزائد والتكاتف والتماسك في مواجهة الخطر المحدد .[3]

[1] رجب عبد الحميد ،مصدر سبق ذكره ص١٤.
[2] ليث محمد جعفر الزبيدي ،المرونة الاستراتيجية وتأثيرها في ادارة الازمات ،رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،٢٠٢٤،ص٥٩.
[3] محمود جاد الله ، ادارة الزمان ، دار النشر اسامة للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،٢٠١٠،ص٤٣.

دور التعلم : إعادة تقييم وتحسين ما أنجز في الماضي والاستفادة منه لتطوير المستقبل، إذ بعد التعلم أمراً حيوياً غير أنه مؤلم للغاية ويثير ذكريات مؤلمة خلفتها الأزمة وإعادة تقييم ما أنجز

المبحث الثاني: تحليل الأزمات الاجتماعية في العراق

شهدت الساحة العراقية تحديات اجتماعية متزايدة نتيجة تراكم الأزمات السياسية والاقتصادية والبيئية. وتُعد الأزمات الاجتماعية من أخطر الظواهر التي تهدد الاستقرار المجتمعي، لما لها من تأثير مباشر على حياة الأفراد وتماسك النسيج الاجتماعي. يهدف هذا المبحث إلى تحليل جذور هذه الأزمات وآثارها، مع التركيز على سبل معالجتها ضمن إطار علمي وواقعي، وقد قسمنا هذا المبحث الى مطلبين رئيسين:

المطلب الأول: الأسباب الرئيسية للأزمات الاجتماعية في العراق

ويمكن تناول هذه الاسباب وفق مما يلي:

اولا–الأسباب السياسية

ان الأزمات الاجتماعية في العراق مترابطة بشكل وثيق مع مجموعة من العوامل السياسية التي تسهم في تعميقها. الفساد السياسي والإداري يظل عائقاً كبيراً أمام التنمية، حيث يعرقل توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني البلاد من صراعات سياسية وطائفية تهدد الاستقرار الاجتماعي وتؤدي إلى تدهور الأمن والاقتصاد وبالتالي تزايد التوترات الاجتماعية. سوء الإدارة والحكم يظهر في عدم فعالية المؤسسات وغياب السياسات الاستراتيجية بعيدة المدى، مما ينعكس سلبًا على تحسين ظروف المعيشة. تتفاقم الأزمات الاجتماعية بفعل التدخلات الخارجية التي تعقد الوضع الداخلي وتؤثر على السلم الاجتماعي .[1]

ثانيا–الأسباب الاقتصادية

لقد شهد الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 فترة من الركود الشديد، حيث عانى من توقف كامل لمجمل النشاط الاقتصادي. تدهورت المؤسسات والقطاعات الاقتصادية، بما في ذلك القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، مما تسبب في تباطؤ حاد في معدل النمو الاقتصادي، إن لم يكن انعدامه.

تُعزى الانخفاضات في الناتج المحلي الإجمالي إلى تدمير العديد من البنى التحتية والمنشآت الصناعية، بالإضافة إلى نقص المواد الأولية والطاقة. كما أسهم الانكماش في عمليات الاستثمار الغياب الأمن وانعدام

[1] الازمة العراقية ٢٠١٩_٢٠٢٠،فريق الازمات العربي ،مركز دراسات الشرق الاوسط ،٢٠٢٠،ص١٣.

الاستقرار السياسي في تفاقم تلك الأزمة. زادت حدة العنف الطائفي في البلاد، وظهور المافيات الاقتصادية التي استحوذت على مجمل القطاعات الاقتصادية.[1]

علاوة على ذلك، يعاني الاقتصاد العراقي من الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. هذا الاعتماد يجعل البلاد عرضة لتقلبات الأسواق العالمية في النفط، مما يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي ومستويات المعيشة. تُعتبر البطالة، خاصة بين الشباب، إحدى الظواهر السلبية التي تترتب على هذه الأوضاع، حيث تحمل آثاراً نفسية وإنسانية عميقة، فضلاً عن انعكاساتها الخطيرة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. [2]

إجمالاً، فإن المشهد الاقتصادي في العراق يحتاج إلى إصلاحات جذرية واستراتيجيات جديدة لتعزيز الاستدامة والتنمية، والتقليل من الاعتماد على النفط، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الأمن والاستقرار.

ثالثا–الأسباب الاجتماعية

يتميز العراق بتنوع سكاني كبير، حيث يتكون من مجموعة من القوميات والطوائف. هذا التنوع يعكس تاريخ البلاد الطويل والمعقد. يُعرف العراق بوجود شيعة وسنة بشكل رئيسي، إضافة إلى الأكراد، الذين يشكلون مجموعة قومية ذات طموحات سياسية خاصة، خاصة في منطقة كردستان. كما وتوجد بجانب الطوائف الرئيسة أقليات أخرى مثل المسيحيين واليزيديين والصابئة، الذين واجهوا تحديات في الحفاظ على هويتهم الثقافية وفي بعض الأحيان تعرضوا للتمييز. ان انعدام الثقة بين الطوائف المختلفة، بما في ذلك الخلافات السياسية والاقتصادية، أسهم في نشوب النزاعات، مع تفشي العنف في السنوات الأخيرة.

لذلك نجد ان تمركز الثروة والموارد مثل النفط في مناطق معينة، وعدم توفير خدمات أساسية متساوية، أدى إلى تفاقم التوترات وزيادة الاستياء الاجتماعي. النزاعات المسلحة، بما في ذلك الحرب ضد تنظيم داعش، دفعت كثيرين للنزوح داخليًا أو الهجرة إلى الخارج، مما أثر على التماسك الاجتماعي والاقتصادي.[3]

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الأزمات الاجتماعية في العراق

[1] زين العابدين محمد عبدالحسين ،صادق علي حسن ،الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ،مركز الرافدين للحوار ،الطباعة الاولى ،بيروت ،٢٠١٨،ص١٥.
[2] اللازمة العراقية ٢٠١٩_٢٠٢٠، مصدر سبق ذكره ،ص١٧.
[3] عبد الرحمن الجبوري ، الازمات الاجتماعية في العراق ، بغداد ، دار الكتاب العربي ، ٢٠١٥ ،ص٢٧.

تشكل الأزمات الاجتماعية في العراق تهديدًا مركبًا لا يقتصر على إرباك الحياة اليومية للمواطنين، بل يتعداها ليطال بنية الدولة ومؤسساتها ويؤثر على مسار التنمية والاستقرار المستقبلي. ويمكن تصنيف أبرز هذه التداعيات وفق المحاور الآتية :

اولا–التأثير على الأمن والاستقرار

أدت الأزمات الاجتماعية إلى تصاعد العنف والنزاعات الداخلية، إذ أصبح العراق من بين الدول التي تعاني من مستويات عالية من انعدام الأمن. فقد ساهم التدهور الاقتصادي وتراجع مؤسسات الدولة في خلق بيئة خصبة لانتشار التنظيمات المسلحة، لا سيما في المناطق المهمشة. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن غياب العدالة الاجتماعية والفقر يعدّان من العوامل الرئيسية التي تسهم في تجنيد الشباب ضمن هذه الجماعات.

كما أن تفاقم التطرف يُعزى إلى استغلال عوامل مثل الجهل، الفقر، والبطالة، حيث تؤكد الإحصائيات الوطنية أن ما يزيد على 90% من الجرائم ذات الطابع العنيف ترتبط ارتباطًا وثيقًا بهذه العوامل. أما ضعف الحوكمة، فلا يقتصر على الفساد الإداري فحسب، بل يمتد إلى سوء توزيع الموارد وضعف الشفافية، مما أضعف من قدرة مؤسسات الدولة على احتواء الأزمات وإدارة الموارد بعدالة.[1]

ثانيا–التأثير على التنمية الاجتماعية

تتجلى آثار الأزمات الاجتماعية بوضوح في تراجع مؤشرات التنمية البشرية، إذ أصبح توفير الخدمات الأساسية كالتعليم، والصحة، والإسكان، تحديًا حقيقيًا أمام الدولة. فقد بيّنت تقارير البنك الدولي أن ثلث العراقيين يعيشون تحت خط الفقر، فيما يعاني النظام الصحي من نقص في التمويل والكفاءات، مما أثر سلبًا على مستويات الصحة العامة.

وفي مجال التعليم، أدت النزاعات والانقطاع المستمر إلى تعطيل العملية التربوية، مما ينعكس على جودة التعليم ويهدد بإنتاج أجيال غير قادرة على المشاركة الفعالة في بناء المجتمع. وتشير تقارير وزارة التخطيط العراقية إلى أن نسبة الأمية بلغت نحو 18%، وهي نسبة تُعدّ مرتفعة مقارنة بمعدلات دول الجوار. [2]

[1] علي العبيدي ،الحروب والازمات الاجتماعية في العراق ، بغداد ،دار الكتب العلمية ، ٢٠١٦،ص١٠٠.
[2] علي الجبوري ،الاثار الثقافية الازمات الاجتماعية في العراق ،بغداد ،دار الحضارة ،٢٠١٥، ص٢٨٣.

الهجرة والنزوح

تسببت الأزمات المتكررة في موجات نزوح داخلية وخارجية واسعة، حيث يفر العراقيون من مناطق النزاع إلى مناطق أكثر استقرارًا أو إلى خارج البلاد. ووفقًا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فإن العراق شهد منذ عام 2014 نزوح أكثر من 6 ملايين شخص، مما يشكل ضغطًا هائلًا على البنية التحتية في المناطق المستقبِلة، ويؤدي في الوقت ذاته إلى "نزيف الكفاءات"، إذ يغادر العديد من الأطباء والمهندسين والأكاديميين بحثًا عن ظروف معيشية أفضل.

ثالثا–الأثر على الصحة النفسية والتعليم

تُعدّ الصحة النفسية من أبرز ضحايا الأزمات الاجتماعية في العراق، حيث تشير إحصائيات وزارة الصحة العراقية إلى أن حوالي 40% من السكان يعانون من اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب والقلق، وهو رقم مقلق يعكس حجم المعاناة الداخلية للمجتمع. كما أن انتشار العنف الأسري، وتفكك الروابط الاجتماعية، وفقدان الأمان الوظيفي والمعيشي، كلها عوامل تعمّق من الأزمات النفسية.

رابعا–التأثير على قطاع التعليم

فيما يخص التعليم فقد شهد تراجعًا حادًا بسبب غياب البيئة الآمنة والموارد الكافية. وقد ساهمت النزاعات المسلحة في إغلاق آلاف المدارس، إلى جانب ضعف البنية التحتية التعليمية، الأمر الذي يهدد بخلق فجوة معرفية خطيرة لدى الأجيال القادمة. [1]

المبحث الثالث: استراتيجيات معاصرة لمعالجة الازمات الاجتماعية في العراق حلول مبتكرة ونماذج عالمية ان مواجهة الازمات الاجتماعية في العراق تتطلب اعتماد رؤية أصلاحية شاملة تتجاوز الحلول التقليدية المؤقتة، وتتبنى مداخل مبتكرة تعتمد على الشراكة بين الدولة والمجتمع ،وتستفيد من التجارب الدولية الناجحة ومن ابرز هذه المقترحات:

١_ تطوير برامج تدريبية متخصصة للقادة من خلال إنشاء برامج تدريبية تهدف إلى تطوير مهارات القيادة الاستراتيجية ،بما في ذلك صنع القرار ،إدارة الأزمات ،والتواصل الفعال. كما في سنغافورة ،قامت الحكومة بتأسيس "المعهد المدني للخدمة العامة "الذي يقدّم تدريبات للقادة الحكوميين لتعزيز مهاراتهم في الإدارة والتخطيط الاستراتيجي[2].

[1] فاطمة الجبوري ، تأثير النزاعات الاجتماعية على البيئة الاجتماعية في العراق ،بغداد ، دار العلم ،٢٠١٤، ص١٦٠.
[2] عباس هاشم صحن ،الممارسات الاجتماعية في مواجهة الازمات دراسة تحليلية للمجتمع العراقي ،مقالة ،حوليات اداب عين شمس ،المجلد ٤٨، ٢٠٢٠،ص٤_٢١ .

٢_ تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص عن طريق تشجيع الشراكات بين القطاع الحكومي ،المؤسسات غير الربحية ،والقطاع الخاص لخلق حلول اجتماعية مبتكرة. إذ تطبق هذه الآلية في ألمانيا ،اذ يتم التعاون بين الحكومة والشركات والمنظمات غير الحكومية لإطلاق مبادرات اجتماعية ،مثل "الاقتصاد الاجتماعي ،"الذي يهدف إلى دعم الفئات الضعيفة وتحقيق التنمية المستدامة[1].

٣_ تعزيز الابتكار الاجتماعي وتبني الأساليب الحديثة في الإدارة ،الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار الاجتماعي لحل المشكلات الاجتماعية بطرق مستدامة.

كما في إستونيا ،استخدمت الحكومة أنظمة الحوكمة الرقمية لتسهيل الخدمات الحكومية وتعزيز الشفافية ، مما ساعد في تقليل الفساد وتحسين كفاءة الإدارة العامة.

٤_ إصلاح السياسات الاقتصادية لدعم الاستقرار الاجتماعي وذلك بتطبيق سياسات اقتصادية مرنة تدعم الفئات الأكثر تأثراً بالأزمات ،مثل برامج الدعم الاجتماعي والتوظيف .ففي البرازيل ،تم تنفيذ برنامج "بولسا فاميليا "الذي يقدّم دعماً مالياً مشروطاً للأسر الفقيرة ،مما ساهم في تحسين مستويات المعيشة وخفض معدلات الفقر.

٥_ تحسين آليات صنع القرار وتعزيز الحوكمة الرشيدة بتبني نهج قائم على الأدلة في صنع السياسات لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة ومستدامة[2].

كما في كندا ،يتم استخدام "مختبرات السياسات "التي تجمع بين المسؤولين الحكوميين والخبراء والأكاديميين لتطوير حلول قائمة على البحث العلمي والتجارب الواقعية.

٦_ تعزيز المرونة في مواجهة الأزمات الاجتماعية و تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لإدارة الأزمات والتخفيف من آثارها عبر خطط استجابة مرنة إذ نرى أن في السويد ،يتم اعتماد "نموذج الرفاهية الاسكندنافي "الذي يوفر شبكة أمان اجتماعي قوية تساعد المواطنين على التكيف مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية[3].

٧_ تعزيز دور المرأة في القيادة وصنع القرار عن طريق تمكين المرأة في المناصب القيادية عبر برامج تدريبية وسياسات تشجيعية لضمان مشاركتها الفعالة في صنع القرار.

[1] م.مصطفى سعدي طالب ،م.م.عمار جبار كاظم، استخدام الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الازمات وعلاقتها بالاداء الوظيفي في المؤسسات التعليمية ،مجلة الادارة والاقتصاد،مجلد٤٦،عدد١٢٩، ٢٠٢١ ،ص٣٣.

[2] ابو فارة ،ادارة الازمات مدخل متكامل ،اثراء للنشر والتوزيع ،الاردن،٢٠٠٩،ص ٥٨.

[3] عباس هاشم صحن ،مصدر سبق ذكره ص١٨.

ففي رواندا ،تم تخصيص نسبة 30%من المناصب الحكومية والبرلمانية للنساء ،مما أدى إلى تحسين السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

٨_ إنشاء مراكز أبحاث متخصصة لدراسة القضايا الاجتماعية

و تأسيس مراكز بحثية مستقلة متخصصة في تحليل القضايا الاجتماعية وتقديم حلول مبنية على الأدلة والبيانات.

كما في المملكة المتحدة ،تعمل "مؤسسة السياسة الاجتماعية "على تقديم دراسات حول الفقر والبطالة لمساعدة الحكومة في اتخاذ قرارات فعالة[1].

٩_ تحفيز ريادة الأعمال الاجتماعية و دعم المشروعات الريادية التي تهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية ،من خلال توفير التمويل والتسهيلات القانونية.

في الهند ،تم إنشاء "صندوق الابتكار الاجتماعي "الذي يموّل الشركات الناشئة التي تعمل على تحسين الخدمات الصحية والتعليمية للفئات المحرومة.

10 – تعزيز ثقافة المساءلة والشفافية في المؤسسات الحكومية

و فرض آليات رقابة فعالة على المؤسسات لضمان تنفيذ السياسات بشكل نزيه وعادل ،ففي الدنمارك ، يتم نشر تفاصيل ميزانيات الوزارات والمشاريع العامة على الإنترنت لتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين من مراقبة الإنفاق الحكومي.

١١_ تشجيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار عن طريق إطلاق منصات إلكترونية وحوارات مجتمعية تتيح للمواطنين المشاركة في صياغة السياسات العامة

كما في أيسلندا ،تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لجمع مقترحات المواطنين حول مسودة الدستور الجديد ،مما عزز الشفافية والمشاركة الشعبية.

١٢_تحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية و الاستثمار في تطوير البنية التحتية الصحية والتعليمية ، وزيادة رواتب الكوادر لضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية.

في كوبا ،يتم توفير التعليم والرعاية الصحية مجاناً ،مما أدى إلى تحسين مستوى المعيشة ورفع معدلات التعلم [2]

[1] فتحي محمد ،الخروج من المأزق :فن ادارة الازمات ،دار النشر والتوزيع الاسلامية ،القاهرة ،٢٠٠١،ص٣٣.
[2] ليث محمد جعفر الزبيدي ،مصدر سبق ذكره ،ص٨٩.

١٣_ تعزيز الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي و إطلاق حملات وطنية تعزز قيم التعايش السلمي والمواطنة الفاعلة ،وإدراج مواد دراسية عن التسامح والحوار.

كما في جنوب أفريقيا ،تم إنشاء "لجنة الحقيقة والمصالحة "لمعالجة آثار الفصل العنصري وتعزيز الوحدة الوطنية.

١٤_ إصلاح النظام الضريبي لدعم العدالة الاجتماعية عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الفئات الأكثر ثراء لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية وتحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة.

في السويد ،يتم تطبيق نظام ضريبي متقدم يموّل التعليم المجاني والرعاية الصحية الشاملة لجميع المواطنين.

١٥_تعزيز الأمن الاجتماعي والحد من النزاعات المحلية و إنشاء لجان مجتمعية لحل النزاعات وتعزيز الحوار بين الفئات المختلفة ،مما يقلل من العنف الاجتماعي.كما في كولومبيا ،تم تنفيذ "برامج العدالة المجتمعية "التي توفر حلولاً محلية للنزاعات دون الحاجة إلى تدخل السلطات الرسمية.

١٦_ تطوير سياسات إسكان مستدامة للفئات محدودة الدخل

من خلال تنفيذ مشاريع إسكانية مدعومة توفر مساكن ميسورة التكلفة للفئات الفقيرة والمحرومة .في سنغافورة ،تطبق الحكومة نموذج "الإسكان العام المدعوم ،"حيث يعيش 80%من السكان في مساكن توفرها الدولة بأسعار مناسبة.

١٧_الاستفادة من التحول الرقمي لتسهيل الخدمات الحكومية و رقمنة الخدمات الحكومية لتسهيل وصول المواطنين إليها ،وتقليل البيروقراطية والفساد الإداري ،في إستونيا ،يمكن للمواطنين إنهاء معظم الإجراءات الحكومية عبر الإنترنت خلال دقائق ،مما أدى إلى زيادة الكفاءة وتقليل الفساد[1].

١٨_ تعزيز الثقافة البيئية والاستدامة الاجتماعية و تبنّي سياسات بيئية مستدامة تعزز الوعي بالحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة االحياة.كما في ألمانيا ،تم تنفيذ "برنامج التحول الأخضر "الذي يركز على الطاقة المتجددة وتقليل التلوث لحماية البيئة وضمان استدامة الموارد.

١٩_تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال إصلاح النظام القانوني و إصلاح النظام القضائي لضمان وصول جميع المواطنين إلى العدالة بسرعة وفعالية.

[1] فتحي محمد ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٦.

في هولندا ،يتم تطبيق نموذج "القضاء الشعبي "الذي يتيح حلولاً سريعة للمشكلات القانونية اليومية دون الحاجة إلى محاكمات مطولة.

٢٠_ إطلاق مبادرات لدعم الفئات الأكثر تضرراً مثل النازحين والأيتام ،تقديم برامج دعم اقتصادي ونفسي للفئات التي تعاني من النزوح والحرمان الاجتماعي ،لضمان إعادة اندماجهم في المجتمع ،كما في تركيا ،تم تنفيذ برامج إعادة تأهيل للاجئين السوريين ،تتضمن التعليم المهني والدعم النفسي لتسهيل اندماجهم في المجتمع. [1]

الخاتمة

في ختام هذا البحث، تبين لنا أن القيادة الاستراتيجية تمثل عاملاً حاسماً في إدارة الأزمات الاجتماعية، لاسيما في السياق العراقي الذي يعاني من تراكمات تاريخية وتحديات معقدة. لقد أظهرت الدراسة أن غياب الرؤية الاستراتيجية يؤدي إلى تعميق الأزمات، بينما يمكن للقيادة الواعية والموجهة بالقيم والاستبصار أن تسهم في التخفيف من آثارها وتوجيه المجتمع نحو الاستقرار.

من خلال تحليل الأزمات الاجتماعية في العراق، اتضح أن جزءاً كبيراً من تعقيداتها نابع من ضعف التنسيق المؤسسي، وقصور الاستجابة الحكومية، وغياب الحلول المبتكرة. وعليه، فإن تبني استراتيجيات حديثة مستندة إلى نماذج عالمية ناجحة يمكن أن يشكل نقطة انطلاق لمعالجة هذه الأزمات بشكل أكثر فاعلية.

الاستنتاجات

1. أهمية القيادة الاستراتيجية: أظهرت الدراسة أن القيادة الاستراتيجية تمثل عنصراً أساسياً في توجيه المؤسسات وتحديد أولوياتها في ظل الأزمات الاجتماعية، من خلال وضوح الرؤية والقدرة على اتخاذ قرارات فعّالة.
2. ضعف التنسيق المؤسسي: بينت النتائج أن غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص يعوق فعالية التعامل مع الأزمات ويحدّ من فرص الاستجابة الشاملة والمستدامة.
3. الحاجة إلى قيادة مرنة ومبتكرة: يتطلب السياق العراقي نماذج قيادية تتمتع بالمرونة والقدرة على الابتكار، لمواكبة التغيرات السريعة والتحديات المعقدة التي تواجه المجتمع.

[1] يحيى بن العربي ،الاستراتيجيات والاجتماعية في اتصال الازمات ،مجلة الفكر المتوسط ،٢٠٢٢،ص٢٤٩.

4. غياب برامج إعداد القادة: هناك نقص واضح في البرامج التدريبية المتخصصة لتأهيل القادة على إدارة الأزمات وصنع القرار في بيئة عالية التحديات، مما يؤثر سلباً على فاعلية الاستجابات المؤسسية.

5. أثر القيادة في تعزيز الاستقرار: تبيّن أن وجود قيادة فعّالة يُسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال تبني سياسات إصلاحية، وتحفيز المشاركة المجتمعية، وتشجيع المبادرات المحلية.

التوصيات

1. تطوير برامج تدريبية متخصصة: ضرورة إنشاء برامج وطنية تهدف إلى تأهيل القادة في مختلف القطاعات، مع التركيز على القيادة في الأزمات وصنع القرار الاستراتيجي.

2. تعزيز التعاون بين القطاعات: تشجيع الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان تكامل الجهود وتعزيز الاستجابة الجماعية للأزمات.

٣. اعتماد نماذج قيادية مرنة: دعم القيادات القادرة على التكيف مع التغيرات، وتشجيع ثقافة الابتكار في الإدارة العامة والخاصة لمواجهة التحديات الاجتماعية بفعالية.

٤. إدماج أدوات التحليل الاستراتيجي: اعتماد أدوات مثل تحليل SWOT وتحليل المخاطر في عملية صنع القرار لضمان استجابات مدروسة وشاملة.

٥. تبني الحوكمة الرشيدة: تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة في المؤسسات القيادية لتحقيق ثقة مجتمعية أكبر وتحسين فعالية الأداء

المصادر:

أولاً: الكتب

1. أبو فارة، إدارة الأزمات: مدخل متكامل، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص58.

2. الخفاجي، نعمة عباس، الفكر الاستراتيجي: قراءات معاصرة، عمان، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 2008، ص117.

3. العتيبي، محمد، القيادة الاستراتيجية وتحقيق التميز، جدة، دار النشر الوطنية، 2019، ص45.

4. العبيدي، علي، الحروب والأزمات الاجتماعية في العراق، بغداد، دار الكتب العلمية، 2016، ص100.

5. الجمعة، عبدالله، القيادة الاستراتيجية: دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الرياض، 2015، ص20.

6. الجبوري، عبد الرحمن، الأزمات الاجتماعية في العراق، بغداد، دار الكتاب العربي، 2015، ص27.

7. الجبوري، علي، الآثار الثقافية للأزمات الاجتماعية في العراق، بغداد، دار الحضارة، 2015، ص283.

8. القحطاني، سعد، القيادة الاستراتيجية وتحقيق التميز، الدمام، دار النشر الحديثة، 2017، ص30.

9. فتحي محمد، الخروج من المأزق: فن إدارة الأزمات، دار النشر والتوزيع الإسلامية، القاهرة، 2001، ص33.

10. فاطمة الجبوري، تأثير النزاعات الاجتماعية على البنية الاجتماعية في العراق، بغداد، دار العلم، 2014، ص160.

11. محمود جاد الله، إدارة الزمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص43.

ثانيًا: المجلات

1. الجبوري، م.م. عمار جبار كاظم & طالب، م. مصطفى سعدي، استخدام الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات وعلاقتها بالأداء الوظيفي في المؤسسات التعليمية، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد 46، عدد 129، 2021، ص33.

2. العبد الله، عبدالله، الأزمات الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع، مجلة الدراسات الاجتماعية، الرياض، 2015، ص51.

3. بن العربي، يحيى، الاستراتيجيات والاجتماعية في اتصال الأزمات، مجلة الفكر المتوسط، 2022، ص249.

ثالثًا: الرسائل الجامعية

1. الزبيدي، ليث محمد جعفر، المرونة الاستراتيجية وتأثيرها في إدارة الأزمات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2024، ص59.

2. عدنان، وليد قاسم، القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة الأزمات، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، 2021، ص25.

رابعًا: المقالات العلمية

1. عباس هاشم صحن، الممارسات الاجتماعية في مواجهة الأزمات: دراسة تحليلية للمجتمع العراقي، مقالة، حوليات آداب عين شمس، المجلد 48، 2020، ص4–21.

خامسًا: تقارير

1. الأزمة العراقية 2019–2020، فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020، ص13..

٢. عبدالحسين، زين العابدين محمد وحسن، صادق علي، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى، بيروت، 2018، ص15.

سادسًا: المصادر الأجنبية

1. Mitroff & Pearson, C., Programs Framework and Services, Center for Crisis Management, 1991, P.13–15.

2. Webster, Ninth New Dictionary, Second Edition, Libraric Due Liban, Beirut, 1999.